



البوابة الجديدة استقبلت 226 طلباً خلال شهر تم إنجاز 124 منها

الرشيدي لـ «الأنباء»: «التجارة» أطلقت منصة إلكترونية لصراف المواد الإنشائية المدعومة



صلاح الرشيدي (متمن غوزال)

طارق عربي

أطلقت وزارة التجارة والصناعة مؤخراً بوابة استقبال المراجعين إلكترونياً، ومن ضمن الخدمات التي قدمتها الوزارة استلام المواد الإنشائية المدعومة عبر الإنترنت عن طريق موقعها الإلكتروني eapp.moci.gov.kw، وذلك في إطار خطواتها للتسهيل على المواطنين الراغبين في الحصول على مواد الدعم الإنشائي وتنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء في التحول الرقمي ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة فيروس كوفيد-19. وفي هذا الخصوص أكد مراقب الدعم الإنشائي في إدارة التموين بوزارة التجارة والصناعة صلاح الرشيدي لـ «الأنباء» حرص «التجارة» على التسهيل على المواطنين في تقديم الطلبات الإنشائية، لاسيما في ظل إقبال الدولة على توزيع العديد من المشاريع الإسكانية الجديدة، مشيراً إلى أن الوزارة استقبلت 226 طلباً عبر البوابة وتم إنجاز 124 معاملة وجر العمل على 89 معاملة و13 طلباً جديداً.

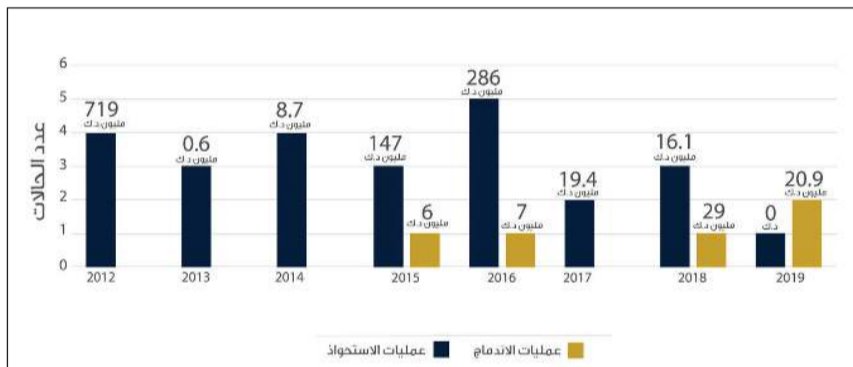
وأضاف أن الوزارة تقوم حالياً بصرف المواد الإنشائية لثلاثة أنواع من القروض وهي: قروض البناء الجديد لمنطقة الخبران السكنية والوفرة وغرب عبدالله المبارك، إلى جانب قروض التوسعة والترميم، وقروض الشراء عن طريق بنك الائتمان، مؤكداً أن إجمالي تكلفة المواد الإنشائية التي تم صرفها خلال السنة المالية الأخيرة 2019 بلغت نحو 83 مليون دينار. وأشار الرشيدي إلى أن البوابة الجديدة

التي أطلقتها «التجارة» مؤخراً تتيح للمواطنين تقديم طلباتهم عبر الإنترنت وتحصيل كل الأوراق المطلوبة دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة، حيث كان في السابق يتطلب حضور المراجع لأكثر من زيارة لإنهاء معاملته، أما الآن فلا يتطلب منه الحضور لإنهاء الطلب، مشدداً على أنه يتم التعامل مع هذه الطلبات بشكل فوري ليتم إرسالها عبر البوابة إلى الشركة الكويتية للمؤمنين لصراف الطلبات، وأكد حرص «التجارة» على توفير كل المواد الإنشائية التي يحتاجها المواطن أثناء مراحل البناء، مع التأكيد من أن المواد المستخدمة هي مواد صدقة للمدينة وموفرة للطاقة من حيث العازل والتكثيف وغيرها من المواد الأخرى.



وافقت عليها هيئة أسواق المال السنة المالية الماضية.. و«كيكو» في الصدارة بصكوك قيمتها 909,5 ملايين دينار

2,5 مليار دينار سندات وصكوك للشركات والبنوك المحلية



أحمد مغربي

بلغ حجم إصدارات الدين للقطاع الخاص (سندات وصكوك) للشركات المدرجة والمرخص لها، والتي وافقت عليها هيئة أسواق المال منذ تأسيسها في 2010 نحو 6 مليارات دينار، فيما بلغت القيمة الاسمية لأدوات الدين التي منحت لها الموافقات على إصدارها خلال السنة المالية الماضية 2020/2019 نحو 2,5 مليار دينار تراوحت بين سندات دين وصكوك وسندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم.

وأوضحت مصادر رقابية لـ «الأنباء» أن شركة مشاريع الكويت القابضة «كيكو» جاءت في المرتبة الأولى بإصدار صكوك بقيمة 909,5 ملايين دينار، تلتها شركة إيكونيك للبتروكيماويات في إصدار صكوك بقيمة 454,7 مليون دينار ثم بنك الكويت الوطني بإصدارات بلغت قيمتها 303,1 ملايين دينار.

أما بالنسبة للسندات فإن بنك برقان حصل على موافقتين لإصدار سندات دين بقيمة 301 مليون دينار، حيث تمت الموافقة على إصدار سندات بقيمة 150 مليون دينار ولاحقاً تم صدور موافقة على إصدار سندات أخرى بقيمة 151,5 مليون دينار.

وقام مركز سلطان للمواد الغذائية بإصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بقيمة 15 مليون دينار.

هذا، وتم تنفيذ 3 عمليات اندماج خلال العام المالي الماضي المنتهي في 31 مارس 2020 بإجمالي 20,9 مليون دينار، حيث تصدرتها عملية الاندماج بطريق الضم بين شركة كامكو للاستثمار وشركة بيت الاستثمار العالمي (جولوب) بقيمة 10,4 ملايين دينار، ثم عملية الاندماج بطريق الضم بين بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار بقيمة 10,5 ملايين دينار، ولم يشهد العام المالي الماضي أي عمليات استحواذ نهائياً.

وذكرت أنه منذ عام 2012 أصدرت هيئة أسواق المال موافقات على استحواذات واندماجات بقيمة 1,2 مليار دينار منذ عام 2012 تمت من خلال 28 اندماجاً واستحواذاً، وكأكبر قيمة ملاحظة لعمليات الاستحواذ والاندماج فإن عام 2012 سجل أكبر قيمة بنحو 719 مليون دينار.

وخلال العام المالي الماضي تم إصدار 7 إجراءات تشريعية و3 حالات إيداع رأي، وذلك على صعيد نشاط الاندماج والاستحواذ فيما تمت المشاركة في 5 استحيات.

م	الجهة المصدرة (أو الملتزمة)	نوع الورقة المالية	قيمة الإصدار (دينار)
1	بنك برقان	سندات دين	150,000,000
2	بنك برقان	سندات دين	151,585,000
3	بنك الكويت الدولي	صكوك	90,951,000
4	شركة مشاريع الكويت القابضة	صكوك	909,510,000
5	بنك وربة	صكوك	151,585,000
6	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	سندات دين	30,000,000
7	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	سندات قابلة للتحويل إلى أسهم	15,000,000
8	بنك بوبيان	صكوك	242,536,000
9	بنك الكويت الوطني	صكوك	303,170,000
10	شركة إيكونيك للبتروكيماويات	صكوك	454,755,000
إجمالي الموافقات			2,499,092,000

تبلغ بذلك القيمة الإجمالية التراكمية لموافقات الهيئة الخاصة بإصدار أدوات الدين وحدها (دون الموافقات الخاصة بتسويق أدوات الدين داخل الكويت) منذ تأسيس الهيئة ولنهاية السنة المالية 2020/2019: 6,081,687,000 ديناراً

الاتفاق على طرح «الدين العام» قد يغير التوقعات السلبية للاقتصاد الكويتي

الرفاعي: مليار دينار سيولة الاحتياطي العام.. والصدوق سينفذ بنهاية 2020



طارق الرفاعي

باهي أحمد

قال الرئيس التنفيذي لمركز «كوروم» للدراسات الاستراتيجية طارق الرفاعي، إن الكويت ليس لديها في الوقت الحالي قانون للدين العام، وهو السبب الرئيسي لخفض تصنيفها الائتماني من قبل وكالة ستاندر أند بورز. وأضاف الرفاعي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن الكويت ستضطر إلى سحب كل الأموال من صندوق الاحتياطي العام، خاصة أنه منذ عام 2017 تقوم بسحب السيولة منه لتغطية عجز الميزانية إلى أن تبقى فيه نحو مليار دينار فقط. ووفقاً لـ «موديز» و«فيتش» لن يتبقى في الصندوق أي أصول بنهاية العام الحالي، وهو ما يعني أن الحكومة ستكون في وضع خطير كونها غير قادرة على سداد العجز في الميزانية بدون قانون الدين العام.

وأوضح أن الاتفاق على طرح قانون الدين العام بين الحكومة ومجلس الأمة قد يدفع الوكالات العالمية إلى رفع توقعاتها السلبية للاقتصاد الكويتي في فترة قد تتراوح بين 6 أشهر وعام. وأشار إلى أن تصنيف الكويت الحالي يعتبر جيداً ويجب أن تسعى الحكومة للمحافظة عليه خشية من انخفاضه مرة أخرى، وهو ما سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة

في حالة رغبة الكويت في الاقتراض، أضاف إلى ذلك أن تخفيض التصنيف له انعكاس مباشر على جميع الشركات الكويتية ومنها البنوك وبالتالي سينخفض تصنيفها هي الأخرى وهو ما يعني أن الشركات والبنوك في حالة رغبتها في الاقتراض سيرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة التكلفة عليها وقلة أرباحها، وهو ما يعتبر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد الكويتي.

200 كويتي تقدموا لوظيفة «مشغل حقل».. رسب 172 في «الإنجليزية» و26 في التخصص

إعلان توظيف «كيبيك».. لم ينجح سوى شخصين فقط!

- الشركة تشكو من ضعف مخرجات التعليم خصوصاً في مستوى اللغة الإنجليزية
- إعلان توظيف قريباً لشواغر مشغلي الحقل.. بالتزامن مع قرب تشغيل مصفاة الزور



أحمد مغربي

مفاجأة جديدة تلقتها الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك» في إعلان التوظيف الأخير الذي أعلنت عنه الشركة قبل انتشار جائحة فيروس كورونا في البلاد، حيث قامت الشركة بعمل الاختبارات لتوظيف المتقدمين من حملة شهادة البترول بوظيفة مشغل حقل تخصص صناعات كيميائية وتشغيل مصافي الاسبوع الماضي، وكانت المفاجأة في أن شخصين فقط هما من اجتازا الاختبار. ووفق مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» فإن شركة «كيبيك» تلقت أوراق 200 شخص ضمن إعلان التوظيف الخاص بمشغلي الحقل من حملة البترول حديثي التخرج وخلال امتحان اللغة الإنجليزية نجح فقط 28 متقدماً فقط، وتم رسوب 172 شخصاً، وقامت الشركة بعمل اختبار تخصص لـ 28 شخصاً، لينجح شخصان من المتقدمين فقط ويرسب 26 متقدماً.

واشتكت المصادر من ضعف مخرجات التعليم لحملة شهادة البترول، خصوصاً في مادة اللغة الإنجليزية والتي تعتبر ضرورية للغاية للعمل في القطاع النفطي ولا بديل عنها.

إطلاقاً، وقالت إن الشركة ستقوم بالإعلان عن الوظائف الجديدة لمشغلي الحقل خلال الأسابيع المقبلة لملء الشواغر، وذلك بعد أخذ موافقة مؤسسة البترول الكويتية. وقالت المصادر إن «كيبيك» تستعجل في توظيف مشغلي الحقل، لاسيما مع اقتراب تشغيل مصفاة الزور واحتياج الشركة لتدريب المعينين، حيث إن فترة التدريب تتراوح بين 6 أشهر وستة لآكتساب الخبرة في تشغيل وحدات المصفاة، كاشفاً عن نية «كيبيك» إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة داخل الكويت وخارجها لتطوير خبراتهم كأول مجاميع تنضم لفريق عمليات مصفاة الزور. وذكرت أن شركة البترول الوطنية كانت قد وقعت اتفاقية تعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي لاستقطاب مشغلي الحقل في شركات البترول (و«كيبيك» عن طريق برنامج أعدته (البترول الوطنية) لدعم الموظفين من خلال دراستهم ثم تعيينهم بشركات النفط. هذا، ويعتبر مشروع مصفاة الزور من أهم مشاريع القطاع النفطي الاستراتيجية التي تنفذها الكويت ويشمل إنشاء مصفاة الزور بطاقة 615 ألف برميل يومياً ومرافق استيراد الغاز الطبيعي ومجمع للبتروكيماويات.